ثورة يوليو والثورة المضادة

على نجيب

الثورة وطنية:

ثورة يوليو ثورة وطنية وأهداف الثورة الوطنية أولا إنهاء الاحتلال البريطاني وثانيا بناء اقتصاد وطني مستقل.

والهدف الأول واضح تماما ولعل استمرار عمل الفدائيين بمعونة أساسية من الثورة كان له دور في خروج القوات البريطانية خاصة مع ضعف بريطانيا سواء اقتصاديا أو عسكريا مع نهاية الحرب العالمية الثانية وهذا التراجع البريطاني شمل أجزاء أساسية في الإمبراطورية البريطانية خاصة الهند. غير أن الاستقلال ليس فقط خروج القوات البريطانية بل هو أساسا إقامة اقتصاد وطني مستقل.

وكان موقف الرأسمالية المصرية بعد خروج الإنجليز يعتبر من أهم معوقات بناء الاقتصاد الوطني. ولقد كانت أهم محاولة لبناء اقتصاد وطني ونشأة رأسمالية وطنية هي تجربة طلعت حرب بإنشاء بنك مصر (١٩٢٠م) وما تلاه من إقامة مجموعة مشاريع صناعية من أول نسيج المحلة وحليج القطن وشركة مصر للملاحة وشركة مصر للطيران ثم شركة السياحة واستوديو مصر إلى آخر شركات مصر.

غير أن تجربة بنك مصر تم ضربها في بداية الثلاثينيات وطرد طلعت حرب من البنك بالتواطؤ بين البنك الأهلي الخاضع للإدارة البريطانية وكان يقوم بدور البنك المركزي وحكومة الأقليات الخاضعة للإنجليز والسراي.

ومن المعروف أن الرأسمالية المصرية كانت ذات أصول زراعية وكان نشاطها أساسا في تجارة السلع المستوردة وكانت تابعة للمصالح الاستعمارية بجانب سيطرة أجنبية على أقسام كبيرة منها وحتى عندما أممت الثورة بنك باركليز والبنك البلجيكي لرفضهم تمويل محصول القطن ومع إنشاء مجلس الإنتاج فإن موقف الرأسمالية المصرية كان تجاهل أو إحباط عملية التنمية ورفضها لفكرة التخطيط الذي يستهدف إقامة اقتصاد صناعي. وكان هذا يعني أن الرأسمالية المصرية لم تكن راغبة أو مستعدة للاستثمار بالسوق المحلي.

وبرغم أن الثورة بدأت بقوانين أباحت وشجعت رأس المال الأجنبى فلم تجد أى استجابة. وعلى هذا يجب أن ندرس الدور الذى ترسمه الرأسمالية العالمية الاستعمارية لمصر. فمصر فى نظرها أخطر من أن تترك لتبنى اقتصادا مستقلا فلموقعها الاستراتيجى ولأنها عماد الدول العربية يجب أن تكون خاضعة أو تابعة للاستعمار. ولعلنا نذكر ما حكى عن بن جوريون عند ما قيل له إن عبد الناصر لا يفكر فى مهاجمة إسرائيل بل حل مشاكل التنمية فقال إن هذا أسوأ ما سمعه لأن المشروع الصهيونى خادم للمصالح الاستعمارية فى المنطقة مهمته الأساسية عزل مصر واستنزاف قوتها لصالح الدول الاستعمارية فى المنطقة.

وبدأت الثورة فى إحداث التحولات الاجتماعية التى بدونها لم يكن يمكن بناء اقتصاد وطنى مستقل. غير أن هذه التحولات الاجتماعية كان لها بالضرورة انعكاسها فى قيادة الثورة وكانت السنوات الأولى للثورة تشهد التخلص من الأجنحة ذات الطابع اليمينى فى القيادة. غير إنه مع تحولات الثورة وبداية مرحلة تمصير المصالح الاستعمارية وما صاحبها من خروج الأجنحة التى لم تكن توافق على التحولات الاجتماعية أو على الطابع الاشتراكى فى اتجاه الاقتصاد المصرى، كانت تأميمات يوليو حاسمة فى تحديد مسار الثورة.

وفى كل مرحلة من تلك المراحل كانت الثورة تعانى من المشكلة الأساسية لكل الثورات ذات المضمون الاجتماعى: الثورة تخدم وتحقق مصالح الشعب العامل. العمال والفلاحين والمثقفين.. ولكن هل كانت هذه الطبقات فى السلطة ؟.

كانت كل محاولات ثورة يوليو لإحداث تمثيل لهذه الطبقات غير ناجحة سواء هيئة التحرير أو الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى. ذلك أن خلق الكوادر ذات الفعالية السياسية التى يمثل وجودها فى القيادات الفرعية أو الإقليمية لهذه التنظيمات المفروض أنها تمثل تمثيلا ديمقراطيا لهذه الطبقات مهمة ليست سهلة أو سريعة. ولهذا وجدنا أن الطابع العام للناشطين فى هذه التنظيمات من العناصر التى تسعى للتقرب من السلطة، بل إن الطابع العام لهذه التنظيمات أنشأ مراكز قوة من قياداتها لتحقيق مصالح خاصة. وعلى هذا وجدنا أن دور هذه التنظيمات فى كل الأزمات اتسم بالسلبية وتعويق حركة الجماهير كما يتبين ذلك فى أزمة العدوان الثلاثى عام ١٩٥٦م وفى عدوان يونيه ١٩٦٧م حيث ظهور عجزها عن الحركة فى اللحظة التى ظهر فيها عنفوان حركة الجماهير التلقائية بعد خطاب عبد الناصر بالتنحى. ولقد اتضحت هشاشة مراكز القوى وضعف تأثيرها الجماهيرى

عند معارضتها للسادات واستقالتها الجماعية حيث لم تجد أى استجابة جماهيرية برغم أنها كانت تدعى تمثيلها للتيار اليسارى فى السلطة.

أهل الثقة وأهل الخبرة:

فى النصف الأول من ستينيات القرن العشرين أثير نقاش حول أهل الثقة وأهل الخبرة بمعنى أيهما يتولى مسئوليات العمل: أهل الخبرة أم أهل الثقة؟ ومفهوم أهل الخبرة واضح فمصر لديها قدر كبير من أصحاب المؤهلات العلمية وأصحاب القدرات الإدارية. ولكن ما معنى أهل الثقة؟ الثقة فى ماذا؟.. لقد كان المناخ العام مناخ تأييد الثورة وإجراءاتها الاقتصادية، وكان من الصعب اختيار المسؤولين على أساس الخبرة فقط وإنما تم الاختيار على أساس الثقة، وهو معيار فتح الباب للتابعين والانتهازيين الذين شكلوا بمرور الوقت «مراكز قوة» بداية من جعل التعيين فى المناصب القيادية خاضع للموافقة الأمنية وما صاحب ذلك من تعيين الضباط الذين انتهت خدمتهم فى قيادات الشركات المؤسسة. ثم أصبح الانتماء إلى الاتحاد القومى أو الاتحاد الاشتراكى من ضمن المؤهلات اللازمة بل التقرب لقيادات التنظيمات السياسية الحكومية بزعم إخلاصهم لأهداف الثورة وللتحول الاشتراكى. ويلاحظ أن أصحاب الثقة أولئك الذين وفد معظمهم من خلال الانتهازية تم استخدامهم لصالح السلطة الجديدة (مايو ١٩٧١م) التى تبنت سياسة معاكسة لما كان يتم فى الستينيات.

قوى الثورة المضادة تنمو فى أحضان السلطة الثورية:

لقد تكونت القوى المعادية للثورة وهى التى تمثل ركيزة الثورة المضادة ونمت فى أحضان الثورة سواء أولئك الذين لم يتمكنوا من تحقيق تطلعاتهم المادية أو الذين تولوا مسئوليات فى أحضان مراكز القوى مكنتهم من الحصول على مزايا بالمخالفة لإتجاه خدمة الأهداف العامة للثورة بجانب عناصر كثيرة من قيادات الجهاز التنفيذى الموروث من العهد السابق للثورة والتى كان دورها ضرب الحركات الممثلة للطبقات التى قامت الثورة من أجل تحقيقها.

الديمقراطية:

كانت أزمة مارس ١٩٥٤م أول أزمة حادة تدخلها ثورة يوليو ولقد كان الطابع المميز لهذه الأزمة هى قضية الديمقراطية.. فتحت شعار عودة الديمقراطية ورجوع الجيش إلى ثكناته كان تحرك اللواء محمد نجيب وبجانبه خالد محيى الدين.

غير أن موضوع الديمقراطية يستحق المناقشة لذاته ذلك أن البعض يتصور أن الديمقراطية نظام، والحقيقة أن الديمقراطية كما يبدو من اسمها تعنى حكم الشعب.. ولكن هل كانت ديمقراطية أثينا حكم الشعب أم حكم ملاك العبيد..؟ وهل ديمقراطية بريطانيا التى كان يقتصر فيها الترشيح لمجلس العموم وانتخاب أعضائه على ملاك الأراضى بحيث كان يكفى حصول النائب على سبع أصوات فيصبح عضوا بالمجلس؟ إذا فالديمقراطية ليست نظاما بل هى مجرد آلية تحقق للطبقة التى فى السلطة مصالحها، وفى سبيل ذلك تستخدم آليات أخرى للمحافظة على مصالحها قد تصل إلى العنف مثلما حدث من اغتيال رئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

وعلى هذا فإن الديمقراطية كآلية لتحقيق تلك المصالح لا تنجح ولا تكون مجدية إلا إذا كان المجتمع قد وصل إلى قدر من التوافق يسمح بقبول تلك المصالح. أما الثورة فإنها تجسيد لعدم التوافق أى إن المجتمع الذى قامت فيه الثورة وصل فيه التناقض إلى الحد الذى لم يعد حل متناقضاته يمكن أن يتم إلا بالعنف، والحال كذلك تصبح المطالبة بالديمقراطية كما يقال بلغة أهل القانون «مصادرة على المطلوب».

أزمة مارس فى حقيقتها هى أول محاولة للثورة المعاكسة فمعنى المطالبة بالديمقراطية عودة النظام القديم برجوع الأحزاب المهادنة للاستعمار البريطانى من ناحية والتحالف مع الإخوان المسلمين وما يتداعى عن ذلك بضرورة إلغاء الإصلاح الزراعى ويصبح ملاك الأراضى - خاصة الكبار - أغلبية أعضاء المجلس النيابى. ومن الغريب أن خالد محيى الدين الذى كان يمثل اليسار بل اليسار الماركسى فى قيادة الثورة سار فى هذا الاتجاه باسم الديمقراطية.

وفى هذا الخصوص لا توجد ثورة ذات مضمون اجتماعى تمكنت من حل قضية السلطة: فالثورة الفرنسية بدأت بإعدام الإقطاعيين والملك وتصفية الكنيسة، ثم بدأ إعدام القيادات الثورية ميرابو ودانتون حتى وصلوا إلى إعدام روبسبيير، وبعد ذلك يأتى «الديركتوار» والقناصل والقنصل الأول نابليون بونابرت وكان ديكتاتورا كما هو معروف تاريخيا. فأين ذلك من شعار «الحرية والإخاء والمساواة». وبعد خمسة عشر عاما من الحروب التى أهلكت شباب فرنسا هزم نابليون ورجع البوربون الذين قامت ضدهم الثورة. ثم قامت ثورة فى عام ١٨٣٠م وأخرى فى ١٨٤٨م وظهر ديكتاتور آخر وهو الإمبراطور نابليون الثالث. ولم ينته

هذا الوضع إلا بهزيمة ١٨٧٠م بواسطة البروسيين وبعد هزيمة «كوميونة» باريس حتى استقر الوضع بالجمهورية الثالثة.

أما في ثورة أكتوبر في روسيا ١٩١٧م فبمجرد استيلاء الحزب الشيوعي على السلطة كان الشعار كل السلطة من أجل السوفييت أي المجالس العمالية المنتخبة، ثم تحول الشعار إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة بقيادة الحزب الشيوعي. وبعد موت لينين تركزت كل السلطات في يد ستالين سكرتير الحزب الذي أعدم جميع رفاق الثورة وخلق طبقة «النومنكلاتورا» أي قيادات الحزب التي تدين بالولاء الكامل له وتتمتع بامتيازات من السيارة بالسائق إلى فيلا في الريف ومستشفيات خاصة ومحلات خاصة تبيع الكماليات. هي الطبقة التي يمكن أن نسيمها بالتسمية البروسية «كاست»، وهي التي ورثت الحزب وسيطرت على الدولة وجاء عهد بريجنيف عهد الركود العظيم، وفي الوقت الذي كان للاتحاد السوفييتي قيادة الفضاء والسلاح لم تكن توجد السلع الاستهلاكية اللازمة لطبقات الشعب. ثم جاء جورباتشوف بالبرسترويكا والجلاسنوست ليمهد لسيطرة يلتسين وتصفية الاتحاد السوفيتي وخصخصة اقتصاده وشيوع النهب وسيادة عصابات المافيا.

يؤتى الحذر من مأمنه:

في السنوات القليلة التالية لثورة يوليو حدثت عدة اضطرابات في صفوف الجيش ما يسمى بأزمة سلاح الفرسان أو المدفعية أو سلاح الطيران. وفي تلك المرحلة كانت كوادر الجيش لها تطلعات سياسية ولعل أغربها أو أخطرها الدعوة إلى ترشيح ممثلين للأسلحة يتم انتخابهم لعضوية مجلس قيادة الثورة. وفي تلك المرحلة أيضا عين عبد الناصر أقرب رفاقه إليه عبد الحكيم عامر وزيرا للدفاع والقائد العام للقوات المسلحة. وخطورة هذا الاختيار برغم أنه يضمن لعبد الناصر ولاء الجيش ويدرأ خطورة انقلاب عسكري ضد الثورة أنه عطل خروج الجيش من العمل السياسي وتحويله إلى جهاز عسكري محترف بقيادة ضباط محترفين قادرين على حماية الأمن القومي وليس قيادة الثورة.

ولقد كان عدوان ١٩٥٦م فرصة لإحداث ذلك التغيير كما كانت أحداث انفصال سوريا عن الجمهورية العربية المتحدة ١٩٦١م، خاصة مع ما تعرض له عبد الحكيم عامر في أحداث ذلك الانفصال.

غير أنه منذ بداية الستينيات يمكن أن نطلق على هذه المرحلة قيام سلطة أخرى يرأسها عبد الحكيم عامر فى مواجهة سلطة عبد الناصر ولقد كان محسوسا تماما فى هذه المرحلة وجود ازدواج للسلطة وأن عبد الناصر فقد تماما السيطرة على الجهاز العسكرى. وفى هذه المرحلة تحلقت حول المشير عبد الحكيم عامر بطانة فى منتهى الخطورة ليس فقط من ناحية استغلال عيوبه الشخصية التى وصلت إلى تعاطى المخدرات بل أيضا بتغلغلها بالمزايا والاستثناءات مع ضباط الجيش بحيث أصبح الولاء للمشير والتمتع بحمايته هو هدف هذه المجاميع.

وقد أوجد هذا الوضع مناخا للتسيب بل مناخا يمكن أعداء البلاد الخارجيين من اختراق قيادة الجهاز العسكرى. وهو ما ظهرت سلبياته بوضوح عند هزيمة يونيه ١٩٦٧م.

فمثلا.. هل يعقل - وميعاد الهجوم الإسرائيلى كان معلوما للقيادة العسكرية - أن يتم إيقاف قوات الدفاع الجوى عن العمل لأن المشير كان فى طائرة تحلق فوق سيناء..

وهل يعقل أن قائد العريش ونائب قائد منطقة العريش كانا مستدعيان إلى القاهرة فى يوم الهجوم الإسرائيلى؟.

وهل يعقل أن شفرة التخاطب مع محطة الرصد فى الأردن التى مهمتها رصد الطيران الإسرائيلى يتم تغييرها ليلة هجوم الطيران الإسرائيلى دون إخطار. وفى الوقت الذى ترسل تحذيرات لهجوم الإسرائيلى لا يمكن فك تلك الرسائل فى القاهرة؟.

وهل يعقل أن اللواء الجوى المشرف على طيران شركة مصر للطيران يهرب الطائرات المدنية خوفا من تعرضها للهجوم الجوى الإسرائيلى على حين يترك قائد الطيران العسكرى الطائرات المقاتلة مصفوفة فى المطارات التى سوف تهاجمها الطائرات الإسرائيلية؟. ليس ذلك فحسب بل أقيمت للطيارين حفلة ساهرة فى تلك الليلة. وأخطر من ذلك فقدان المشير أعصابه وإصداره أمرا بالانسحاب من سيناء دون خطة مما سبب خسائر فظيعة للجيش. ذلك أن الانسحاب عمل عسكرى شأن الهجوم لا يتم إلا بخطة للحفاظ على القوة المحاربة.

والخلاصة أن هزيمة ١٩٦٧م وما تلاها من موت عبد الناصر فى ١٩٧٠م خلقت الوضع الذى مكن الثورة المضادة.

السادات:

لعل فترة ولاية السادات هى تجسيد للتحول فى ثورة يوليو وانتقالها إلى مرحلة الثورة المضادة.. السادات رجل وطنى غير أنه كان يفتقد الحس الاجتماعى تماما. ولقد كان

أسلوبه فى الانصياع التام لكل ما يقوله أو يقرره جمال عبد الناصر كان هو سبيله فى البقاء حتـى نهاية عصر عبد الناصر. وكان الوحيد الـذى لم تطله التصفية لباقى أعضاء مجلس الثـورة ولكن الحكم على السـادات من هذه الزاوية ليس لـه أهمية فى موضوعنا والمهم هو الدور الذى قام به عندما تولى السلطة.

إن تصفيـة مجموعة على صبرى ليس لهـا القدر من الأهمية الذى قد يعطى لها. فهذه المجموعة وهى النموذج الأساسـى لما يسمى مراكز القوى تمثل سلطة دون قاعدة جماهيرية وهى إن عاجلا أو آجلا سـوف تسبب انحدار المسار الاجتماعى الثورى الذى أحدثته ثورة يوليـو. ولقد ظلت الدولة فى مصر ملتزمة بخط الثورة بشـكل مـا وعلى وجه العموم حتى تمت حرب أكتوبر ١٩٧٣م، ونظام السادات لم يكتسب شرعيته إلا بنتيجة هذه الحرب.

سياسة السادات الداخلية والخارجية:

فى السياسـة الخارجية لعله من الممكن تفسيرها بمحاولته تحييد الولايات المتحدة فى الصراع العربى الإسرائيلى ولعل قولته إن ٩٩٪ من أوراق اللعب فى يد الولايات المتحدة مما يجسـد هذا المفهوم. وبصرف النظر عن صواب هذا التصور فإن ما يجسد التحول فى مسار ثورة يوليو إلى ثورة مضادة يتضح بصورة واضحة فى السياسة الداخلية.

غير أن التحولات فى السياسة الداخلية كان لها بالحتم تحولات فى السياسة الخارجية وبقـدر ما كانت التحـولات الاجتماعية فى فترة جمال عبد الناصـر تدعم تحقيق أهداف التحـرر الوطنى وبناء اقتصاد مسـتقل بل وتدعم الأمن القومى والاسـتقلال الوطنى ومكانة مصر العربية وموقفها من قوى الهيمنة العالمية والاستعمار الجديد بقدر ما كانت التحولات الاجتماعيـة تفقـد مصر القدرة علـى مواجهة نفس تلك القوى وتفقدهـا القدرة على القرار المستقل. فالعلاقة الجدلية بين تحقيق أهداف التحرر الوطنى وإحداث تحولات اجتماعية لم تتغير إنما سارت فى الاتجاه العكسى لما تحقق فى فترة حكم عبد الناصر.

وبمجرد نهاية حرب ٧٣ بدأت التطورات فى السياسة الجديدة وبدأت بالاستيراد دون تحويل عملة. وكانت خطورة هذه السياسة أن الدولة فى مصر تنازلت عن حق الرقابة على النقـد فـى الوقت الذى كان الاقتصاد محملا بأعباء الحـرب، بل فى نفس الوقت تنازلت عن التحكم فى التجارة الخارجية ودخول قدر كبير من السـلع الكمالية وفى نفس الوقت ظهر ما يسـمى شـركات توظيف الأموال وهو نوع من النشاط الذى يزعم إحداث ربح دون

إنتاج. والغريب أن هذا النشـاط وهو نوع من النصب والتحايل كان يلقى دعما دعائيا سواء من أجهزة الإعلام أو من القيادات الدينية وصاحبه تهريب قدر كبير من العملة إلى الخارج وخلق مناخ يوحى بأن النشاط الرأسمالى المزعوم كفيل بإحداث ثروة.

وكانت أجهزة الدعاية تركز على عيوب التحول فى الاتجاه الاشتراكى الذى كان قائما فى عهد عبد الناصر. وحقيقة الأمر أن التراجع عن التحول الاشتراكى لم يكن مجرد تراجع دور الدولة فى ملكية المنشـآت الإنتاجية بل تراجع دور الدولة فى تخطيط ورقابة الإنتاج وتراجـع دور الدولة فى السـيطرة على التمويل ثم تراجـع دور الدولة فى قطاع الخدمات وفى الإشـراف على التجارة الخارجية. والدعاية التى صاحبت ذلك كانت تبشـر برجوع الرأسمالية وأنه يجب رجوع النشاط الرأسمالى الفردى وإمكانية تحقيق ثروات.

وفى نفس الوقت بدأت سياسـة الخصخصة غير أنها لم تتم لصالح الرأسمالية الوطنية. ولم تكن سياسـة لتمليك منشآت القطاع العام الإنتاجية للرأسمالية المصرية بل كانت تصفية القدرة الإنتاجية لتلك المنشآت. إذ تم تحميلها بديون البنوك حتى الإفلاس ابتداء من إيقاف الاستثمار وإيقاف الإحلال والتجديد بل إيقاف الصيانة بعد أن كانت مصدر دخل للخزانة وما صاحب ذلك من تثبيت أسـعار بيع منتجاتها ورفع أسـعار المدخلات (صناعة النسـيج نموذجا). ثم بيع الشـركات الأساسـية كشركة المراجل البخارية لشركة أجنبية التى قامت ببيع آلاتها خردة. أما الشـركات التى لمصر فيها مصدر للخامات وسـوق للتوزيع كشركات الأسمنـت فقد بيع أغلبها للأجانب مع رفع أسـعار الأسمنـت. وفى نفس الوقت تم تبديد أرصدة البنوك فى قروض غير منتجة لصالح «حثالة» الرأسماليين وتم تهريب أغلبها للخارج.

وأكثر من هذا أن السياسـة الاقتصادية خضعت تماما لما يسـمى توافق واشنطن وأصبح للمؤسسـات الدولية (صندوق النقد، والبنك الدولى، ومنظمة التجارة العالمية) القول الفصل فى تحديد السياسة الاقتصادية. وفى إطار تلك التحولات تم فتح السوق المصرى دون حماية لأية قدرة إنتاجية وتحت شـعارات المنافسـة تم حصار وتصفيـة القدرات الإنتاجية حتى منتجات خان الخليلى.

إن تصفية القدرات الإنتاجية فى مصر لم تترك مجالا دون تخريبه، فتحت شعار حرية الإنتاج تم إلغاء الدورة الزراعية وهى سياسة لتنظيم الزراعة والرى ظلت سارية منذ أجيال قبل ثورة يوليو وارتفع شعار زراعة الفراولة بدلا من القمح.

أما سياسة الضرائب فبجانب تجاهل تحقيق ثروات دون إنتاج تراجع نصيب الضرائب على رأس المال وزاد نصيب الضرائب على المستهلك مثل ضريبة المبيعات والتمغة إلى آخره مع زيادة العجز وتصاعد حجم الدين الداخلى مع تراجع دور الدولة فى تقديم خدمات الصحة والتعليم.

لقد صفيت مجانية التعليم بجمود أجر المدرسين مع زيادة التضخم الذى ينتج أساسا من نقص القدرة الإنتاجية للتمويل الحكومى بالاستدانة. فالمدرسون يتقاضون أجورهم بالدروس الخصوصية. ونفس الشىء فى الصحة بإلغاء العلاج المجانى الذى أصبح اسمه العلاج على نفقة الدولة. ومع تراجع القدرة الإنتاجية ونشاط الرأسمالية التجارية التابعة للمصالح الأجنبية تحولت الصناعة فى مصر إلى ما يسمى «صناعات ربط المفك» واستيراد السلع المعمرة كالسيارات والتليفزيونات مفكوكة لتتمتع بالتخفيض الجمركى وتجميعها محليا. وبهذا أصبح دور التصنيع فى مصر تسليم السوق المحلى للأجانب.

وبطبيعة الحال فإن هذا النمط من التصنيع لا يحتاج للبحث العلمى أو حتى للتدريب العملى. ولذلك نجد انخفاضا لمستوى البحث العلمى وتراجع دور الجامعات. بل إن التعليم الجامعى تراجع لضعف الإنفاق عليه من ناحية ونشأة ما يسمى الجامعات الخاصة التى تعمل من أجل الربح من ناحية أخرى. وهذا نمط لا يوجد مثيله فى العالم فالجامعات مؤسسات لا تعمل بغرض الربح فى كل الدول. وبجانب ذلك انتشرت العديد من الجامعات الأجنبية وفقد التعليم الجامعى طابعه الوطنى. فضلا عن أن هذه الجامعات أصبحت مهمتها بشكل أساسى تخريج الجامعيين اللازمين للشركات والمصالح الأجنبية فى مصر وليس لبناء اقتصاد وطنى.

غير أن الأخطر من كل ذلك أن تآكل القدرة الإنتاجية فى مصر تسبب فى زيادة البطالة وتأثير ذلك المدمر فى المجتمع، من أول زيادة نسبة الجرائم الصغيرة، وانتهاء بزيادة نسبة العنوسة لعدم قدرة الشباب على تكوين عائلة. والجدير بالذكر أن التفاوت فى الدخول الناتج من أن تكوين الثروات يتم دون إضافة قيمة. وتآكل القدرات الإنتاجية. واستنزاف القدرات التمويلية سواء بنهب البنوك أو بالعجز فى ميزانية الدولة. والفساد سواء فى المستوى الأعلى. مع بيع القطاع العام باسم الخصخصة. أو حالة البطالة.. كل ذلك أوجد حالة من تدهور المجتمع المصرى وأصبحت مصر كدولة فى أضعف أحوالها وانعكس ذلك

على سياستها الخارجية وقدرتها على اتخاذ القرار المستقل وأصبحت تواجه نفس المشكلة الوطنية كما كان الحال قبل ثورة يوليو إن لم يكن أسوأ.

لعل السادات كان يتصور إمكانية عقد تحالف مع الولايات المتحدة أو توافق معها أو تحييدها بالنسبة لإسرائيل، وهذا التصور يعكس عدم إدراك حقيقة العلاقات التى تحدد سياسات الدول الاستعمارية فى المنطقة التى ترتكز على إضعاف مصر لأنها تمثل العمود الفقرى لدول المنطقة التى تحتوى على أكبر رصيد بترولى، وأن إسرائيل دورها الأساسى فى حماية هذه المصالح هو إضعاف مصر واستنزاف قدراتها.

وإن تسمية مصر من الدول المعتدلة فى المنطقة إنما يعنى الانصياع للسياسة الأمريكية بل الرأسمالية العالمية والتخلى عن هدف بناء اقتصاد مصرى مستقل يعنى فى التطبيق تحول مصر إلى دولة تابعة.

□□□